2020/130

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة

فصل وحيد :

يرخّص لوزير المالية، القائم في حق الدولة، في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة بمبلغ قدره مائة وسبعون مليون دينارا (000 000 170 د).

يتم تحرير هذا الاكتتاب في نطاق تسبقات وقروض الخزينة المرخص فيها. وتتمّ التسوية بواسطة اعتمادات ميزانية الدولة.

2020/130
الـواردات عـــــــدد
22 أكتوبر 2020
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2020/130

(مشروع قانون الإكتتاب في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة)

تميّز نشاط شركة تونس الطرقات السيارة منذ تاريخ تكليفها، وفقا لما تنصّ عليه أحكام الفصل 34 من القانون عدد 17 لسنة 1986 المؤرخ في 07 مارس 1986 والمتعلق بتحوير التشريع الخاص بملك الدولة العمومي للطرقات ببناء واستغلال وصيانة عدد من الطرقات السيارة، بتطور حجم الاستثمارات بعنوان انجاز الطرقات السيارة وصيانتها وتعهدها بطول يبلغ 641 كلم وبكلفة جملية بما قيمته 3311 مليون دينار. وتم تخصيص تمويلات هامة سواء على حساب القروض الخارجية الموظفة أو مساهمة الدولة عن طريق مواكبة عمليات الترفيع في رأس الشركة وذلك في خمس مناسبات :

- 70 مليون دينار لإنجاز الطريق السيارة تونس / بنزرت (القانون عدد 50 لسنة 1999 المؤرخ في 31 ماي 1999) مع مساهمة تمويل الصندوق العربي للإنماء FADES بقيمة 24 مليون دينار كويتي.
- 100 مليون دينار لإنجاز الطريق السيارة تونس / مجاز الباب - وادي الزرقة (القانون عدد 95 لسنة 2002 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002) مع مساهمة تمويل الصندوق العربي للإنماء FADES بقيمة 25 مليون دينار كويتي.
- 87 مليون دينار لإنجاز الطريق السيارة مساكن / صفاقس (القانون عدد 3 لسنة 2006 المؤرخ في 09 جانفي 2006) مع مساهمة تمويل ثنائي للبنك الأوروبي للإستثمار BEI والوكالة اليابانية JICA بقيمة على التوالي 180مليون أورو و13.501 مليون يان ياباني.
- 729 مليون دينار لإنجاز الطرقات السيارة صفاقس- قابس ووادي الزرقاء- بوسالم وقابس-مدنين ومدنين-رأس جدير (القانون عدد 57 لسنة 2010 المؤرخ في 01 ديسمبر 2010) مساهمة تمويل أجنبي يتوزع على كل من BEI وFADES وJICA وBAD بقيمة على التوالي:
  - 234 مليون أورو،
  - 35 مليون دينار كويتي،
  - 15,084 مليار يان ياباني،
  - 138 مليون أورو.
- 180 مليون دينار بعنوان استكمال مساهمة الدولة في تمويل انجاز الطرقات السيارة وادي الزرقة – بوسالم وصفاقس- قابس –مدنين – رأس الجدير (القانون عدد 75 لسنة 2019 المؤرخ في 14 أوت 2019).

وتقوم الشركة حاليا باستغلال 358 كلم بمقابل و282 كلم بصدد اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتفعيل استخلاص معاليم العبور على مستواها، وهي :

- الطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم : المنشآت والتجهيزات وبقية المستلزمات جاهزة لانطلاق عملية الاستخلاص.
- الطريق السيارة صفاقس – قابس : بلغت نسبة تقدم أشغال بناء المنشآت وتركيز المعدات وبقية المستلزمات حوالي 50 %، وينتظر أن يتم إنهاء الأشغال في شهر جوان 2020 وعلى أقصى تقدير في موفى سنة 2020.

كما أنّ الشركة بصدد الانتهاء من إنجاز الطرقات السيارة التالية بطول 104 كلم :

- الطريق السيارة قابس – مدنين (84 كلم) : بلغت نسبة تقدم الأشغال حوالي 75% وينتظر أن تنتهي في موفى سنة 2021.
- الطريق السيارة مدنين - رأس جدير (20 كلم) : بلغت نسبة تقدم الأشغال حوالي 90%، وينتظر أن تنتهي في موفى سنة 2020 (72 كلم سبق أن تم فتحها للجولان).

وينتظر أن تكون منشآت وتجهيزات الاستخلاص جاهزة خلال الثلاثية الأولى من سنة 2022 على أقصى تقدير.

هذا وبحكم حجم الاستثمارات الهامة المزمع انجازها سنة 2020 حيث من المنتظر أن يكون في حدود 329 م.د. سنة 2020 ولضبط مساهمة الدولة المحددة بـ 45 % من مجموع الكلفة الجملية للمشاريع المبرمجة ، تم عقد جلسة عمل وزارية بتاريخ 28 أكتوبر 2019 خصصت للنظر في الوضعية المالية لشركة تونس الطرقات السيارة، وتم خلالها إقرار الترفيع في رأس مال الشركة خلال سنة 2020 في حدود تتلائم مع هيكلة المشاريع المبرمجة بالتنسيق مع وزارة المالية.

وفي إطار تطبيق ما ورد بمحضر جلسة العمل الوزارية ذات العلاقة، تم عقد اجتماع في الغرض بوزارة المالية حضره ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وشركة تونس الطرقات السيارة حيث بين ممثليها بأن الاعتمادات المستوجب اكتتابها في رأس مال الشركة من قبل الدولة بعنوان استكمال مشاريع الطرقات السيارة ستبلغ ما قيمته 170 م.د. وتم احتساب المبلغ على أساس تحيين الكلفة الجملية لإنجاز الطرقات السيارة للفترة 2010-2020 (صفاقس / قابس – مدنين –رأس الجدير) والطريق السيارة (وادي الزرقة / بوسالم) التي تقدّر بـ 172 .593 2 م د

تتوزع هيكلة تمويل المشاريع المذكورة بين مساهمة بنوك تمويل دولية (FADES-BEI –JICA-BAD) البالغة 1 445,591 م د ومساهمة الدولة في حدود 1 152,581 م د منها 983 م د تم دفعها عن طريق مواكبة الدولة لعمليات الترفيع نقدا في رأس مال الشركة خلال سنتي 2010 و2019 وعليه فإنّ المبلغ المتبقي والمستوجب دفعه من قبل الدولة يقدّر بـ 169,581 م د وسيخصص لتمويل الاستثمارات التي بصدد الانجاز بالطريق السيارة صفاقس-قابس / قابس-مدنين ومدنين/ رأس الجدير.

وتم الاتفاق خلال الاجتماع سالف الذكر بأن المبلغ المتبقي والمطلوب من الدولة بعنوان إتمام مشاريع الطرقات السيارة المنجزة من الشركة يقدّر بـ 170 م د وذلك بالاستناد إلى ما قدّمته الشركة من معطيات محيّنة حول كلفة الانجاز إلى موفّى 2020، هذا وبحكم الحاجة المتأكدة للشركة من السيولة، فإنّه سيتم التنصيص صلب مشروع القانون على دفع المبلغ المكتتب من قبل الدولة في شكل تسبقات خزينة وتتم التسوية لاحقا عن طريق تخصيص اعتمادات بميزانية الدولة بمقتضى قوانين المالية.

وباعتبار أن مواكبة الدولة لعملية الترفيع في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة يتم بموجب قانون عملا بمبدأ توازي الصّيغ والإجراءات من جهة وتطبيقا لأحكام الفصل 65 من الدستور من جهة أخرى حيث أن هذه العملية تندرج ضمن التعهدات المالية للدولة وعليه، تم إعداد مشروع القانون المعروض بهدف الترخيص للدولة في الاكتتاب نقدا في عملية الترفيع في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة بمبلغ 170 م د.

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.

2020/130
الـــواردات عـــــــــدد
22 أكتوبر 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي